مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي
مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون

الاستاذ المساعد الدكتور
نوار محمد ربيع الخيري(*)

المقدمة

بعد أن كانت الدول الأوروبية وفي أثناء المراحل الاستعمارية السابقة تحتل المرتبة الاولى في القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتتحكم في حقوق ومصائر الكثير من الدول التي استعمرتها ومنها دول الخليج العربي ذات الأهمية الإستراتيجية والتي استعمرتها ومدت نفوذها فيها بدءاً، وكونت علاقات سياسية واقتصادية معها فيما بعد، أضحت اليوم لا تتمتع بذات القوة وذات النفوذ لظهور قوة ونفوذ الدور الأمريكي في المنطقة، فنظراً لأهمية بل وتزايد أهمية منطقة الخليج العربي وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي– موضوع البحث–يسعى الاتحاد الأوروبي ويبذل الجهود الكبيرة لاستعادة دور الدول الأوروبية أو للحصول على دور مميز له في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول أولاً والتي يرتبط معها تحقيق المصالح الأوروبية ثانياً، ولضمان دور أوروبي واضح وفاعل ومؤثر في المنطقة يحاول أن يوازي أو يقترب من الدور الأمريكي ثالثاً. ومن اجل إقامة علاقات التقارب الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي فمن الطبيعي أن يضع الاتحاد الأوروبي سياسة محددة تجاه مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أهدافه من جهة وتحقيق استفادة دول المجلس من تلك السياسة والأهداف من جهة ثانية، ولكن هل إن الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي هما أحرار في الدخول في أي مجال يقصدونه لتطوير وتعزيز علاقاتهما أم إنهما مقيدان بضوابط أو حدود لذلك التعامل والتعاون.إن الولوج في هكذا ميدان وحمل هكذا أهداف من البديهي أن يواجه تنافسات وعقبات دولية ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول التفرد بالمنطقة فإزاء كل ذلك كيف سيكون التحرك الأوروبي وكيف سيقابله تحرك دول مجلس التعاون الخليجي، أي ما هي المصلحة الخليجية في تقبل الدور الأوروبي، وكيف سيندمج التحركان لكي يتفاعل الطرفان ويصلان إلى تلك الأدوار التعاونية المتوخاة والتي تخدم من وجهة نظرهما مصالح وأهداف الطرفين. فطبقاً لوجهة النظر المشتركة سيكون الطرفان في حاجة إلى توثيق علاقاتهما من خلال ذلك التعامل والتعاون الثنائي الذي يحقق مصالحهما وأهدافهما المتبادلة وهو ما سنتناوله في البحث من خلال تقسيمه إلى المحاور الآتية: إذ يتناول المحور الأول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، ويحدد المحور الثاني بواكير التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي، أما المحور الثالث فيشخص المصالح والأهداف الأوروبية في منطقة الخليج العربي، ويبين المحور الرابع مجالات التعاون الأوروبي مع دول مجلس

(*) كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية

التعاون الخليجي، وفي المحور الخامس نبحث في المحددات الأمريكية أمام الدور الأوروبي تجاه مجلس التعاون الخليجي، ويصل المحور السادس إلى مستقبل الدور الأوروبي الخليجي إلى أين شراكة أم حوار، فضلاً عن خاتمة البحث.

أولاً: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي:

إذا كانت العلاقات الدولية تستند الى حقائق الأرض والجغرافية والاقتصاد فأن أهمية منطقة الخليج العربي عامةً ودول مجلس التعاون الخليجي– موضوع البحث – خاصةً جعلتها تحظى باهتمام وتركيز الدول الغربية والأوروبية[١]. أي إن منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي اكتسبت أهمية كبيرة وواسعة في الاستراتيجيات العالمية كونها تحمل قيمة إستراتيجية وجيوبولتيكية وأمنية واقتصادية وعسكرية متميزة جعلت منها إحدى الركائز الأساسية في التوازنات الدولية[٢]. فيُظهِر الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي والذي يقع بين دائرتي عرض ١٦و ٣١ درجة شمالاً القوة الجيوستراتيجية الكبيرة والممثل لواحد من عناصر التوازن الاستراتيجي على مدى مراحل وسنين طويلة والذي جعل منه واحداً من الخلجان الدولية أي جزء من أعالي البحار[٣]. ومكانياً يتشكل الخليج العربي أي الساحل الشرقي لجزيرة العرب من قسم جنوبي يعرف بخليج عمان حيث مسقط ، ويمتد هذا الجزء شمالاً فتتشكل على ساحله قواعد لقبائل عربية تتقارب في الأنساب وتتشابه في الاصول وتتماثل في طرق العيش والإدارة والسياسة التي أصبحت بعد ذلك دول سواء مشيخات أو إمارات أو ممالك أو سلطنات[٤]. أما جغرافية الخليج العربي وبشكل عام فأنه يمتد بـ٢٥٠٠٠٠ كيلو متر، وبطول ٨٠٠ كيلو متر وعرض لايتجاوز ٤٧٠ كيلو متر ، أما عمقه فيتراوح بين ٣٠ و١٠٠ متر وفي بعض الأماكن المحدودة لايتجاوز عمقه ٢٠٠ متر ، وكجزء من جغرافيته تنتشر في منطقة الخليج العربي أعداد من الجزر تقدر بـ١٣٠ جزيرة[٥]. أما مساحة دول مجلس التعاون الخليجي فتبلغ نحو مليونين ونصف المليون كيلو متر مربع أي ٢٤٦٩٧٩٣ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكان دول المجلس نحو ٣١ مليون نسمة وتحديداً ٣٠٧٥١٠٠٠، وفيما يتعلق بالناتج الإجمالي لهذه الدول مجتمعةً فيبلغ نحو ٣١٣٥ بليون دولار سنوياً بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٢، فدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً تعد من اكبر المساحات العربية وأكثرها غنى واقلها سكاناً[٦].

---

[١] كمال عزيز فرمان علي الراوي ، السعودية وامن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي الجديد ١٩٩٠ – ٢٠٠٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ،ص ٨٠.

[٢] د. إسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الاولى ،١٩٨٤ ، ص ٩ .

[٣] د. ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ، آذار / مارس ٢٠٠٦، ص ٤٧.

[٤] د. ياسين سويد ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى امن عربي إسلامي في الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ،الطبعة الاولى ، شباط / فبراير ٢٠٠٤ ، ص ٢٧.

[٥] غازي فيصل حسين ، المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٤٤، ١٩٩٩/٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، ص ٦٠ .

[٦] د. ياسين سويد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ .

إذن وفي ضوء الطبيعة العامة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي ومجاله الحيوي فقد تحول إلى قوة دافعة للدبلوماسية أو للإستراتيجية بمعنى إن خصائص البيئة الجغرافية وجزئياتها تحولت إلى أساس جوهري في العلاقات الدولية أي عندما ترتبط مسألة الحرب أو السلم بحقائق تحددها الظروف والخصائص الجغرافية ومن ثم تتشكل السياسة على هذا الأساس[٧]. ووفقاً لذلك يُطرح تصور مفاده ان الخليج العربي من ناحية الجغرافية السياسية أكثر اتساعاً من الخليج العربي من ناحية الجغرافية الطبيعية، كما وعّدت منطقة الخليج العربي ركيزةً ومفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق الغرب، كما وتقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا. فالموقع الجغرافي والاستراتيجي للخليج العربي جعل كل دولة تبحث عن سيادة عالمية تهتم بالخليج العربي[٨]. وعليه حظي باهتمام دولي وإقليمي كبير تزايد هذا الاهتمام نتيجة الأهمية الجغرافية والتي ترتبت عليها أهمية إستراتيجية واقتصادية بفضل تمتعه بإنتاج النفط واحتياطاته الضخمة، وقد جعلته كل تلك الأهمية سوقاً تجاريا واستهلاكية واسعة[٩]. إذ إن ٦٠% من احتياطي النفط المعروف في العالم يتركز في منطقة الخليج العربي وما حولها، فبذلك يكون الوصول إلى هذه المنطقة من الأمور المهمة والتي تحظى بالأولوية لاسيما ان هذه الأهمية ستزداد عندما يعجز الإنتاج في المناطق الأخرى من العالم عن مواجهة الطلب المتزايد باستمرار على هذه المادة الأولية ذات الأهمية الكبيرة والمتزايدة[١٠]. هذا إلى جانب أهمية وتأثيرات التطورات السياسية وانعكاساتها الإقليمية والدولية والتي زادت من أهمية المنطقة كساحة تنافس تارة وساحة صراع تارة أخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، فزادت وتكثفت علاقات دول الخليج العربي الدولية والسياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والإستراتيجية والأمنية وازداد الصراع بين الدول الاستعمارية الكبرى للسيطرة على أجزائه لأغراض سياسية إستراتيجية أو اقتصادية[١١]. وقد عزز تأسيس مجلس التعاون الخليجي من الدور السياسي والاقتصادي لدول الخليج العربي من خلال تمثيلهم المؤسساتي، ففي ٢٦ أيار ١٩٨١ كانت قد وُقعت اتفاقية بين الدول الخليجية الست المملكة العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، عُمان وقطر لتنسيق سياستهم الأمنية والثقافية والسياسية ، وهكذا كان إنشاء مجلس التعاون الخليجي والذي يتألف من المجلس الأعلى ويتضمن رؤساء الدول الأعضاء الذين يجتمعون مرتين في السنة ، أما المجلس الوزاري فيتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويجتمع شهرياً ومهماته الأساسية هي التحضير لجلسات المجلس الأعلى وتهيئة مسودات التوصيات وإطلاق المشاريع المشتركة ، كما إنه يشرف على عمل السكرتارية العامة التي تعد الجزء الوحيد الدائم لمجلس التعاون الخليجي ولها دوائرها في الرياض، والسكرتارية يجب أن تضمن بأن

---

[٧] غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ .
[٨] د. ظافر محمد العجمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٨ -٤٩
[٩] علي عبد الحسين عبد الله ، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ١٩٦٨ -١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢
[١٠] روز ماري هوليس ، أوربا وامن الخليج : المنافسة التجارية ، من كتاب : أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين ، (مجموعة باحثين) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨، ص ١١٣ .
[١١] علي عبد الحسين عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢ – ٢٧ .

قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري تطبق لتقرر كقواعد أساسية لنشاطات مجلس التعاون الخليجي ولوضع مسودة الميزانية. هنالك أيضاً لجان مختصة تبحث في التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك الأمن الداخلي والخارجي[١٢].

وخلال العقدين الأولين ركز مجلس التعاون الخليجي على التعاون والتنسيق في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تحول هذا التأكيد باتجاه التكامل. وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي فكانت قد ترسخت في عام ١٩٨٣، وفي السنة نفسها اتفقت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى للتعرفة الخارجية بـ٤-٢٠%، وفي أيلول ١٩٩٨ أقرت مسودة وحدت القوانين والأعراف وكانت قد أحيلت إلى منظمة التجارة العالمية[١٣].

ثانياً: بواكير التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي:

إذا رجعنا إلى بدايات وبواكير التواجد الأوروبي بمنطقة الخليج العربي فسنصل إلى نهايات القرن الخامس عشر ومن ثم القرن السادس عشر من خلال جهود الكشوفات الجغرافية للبرتغاليين في المنطقة[١٤]. وفي أوائل القرن السابع عشر انطلقت مرحلة جديدة للدول الأوروبية في الخليج العربي، وشملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست سلبياً على شعب الخليج العربي، وكانت الإمبراطورية الهولندية من أوائل الإمبراطوريات الاستعمارية التي ظهرت في تلك المرحلة، ولكن لم تكن هولندا وحدها في الميدان إذ كان التعاون بين الانكليز قد بدأ مع بدايات القرن السابع عشر في إطار شركات الهند الشرقية هادفين من وراء هذا التعاون طرد وإخراج البرتغاليين من منطقة الخليج العربي فخاضتا معارك مشتركة ضد البرتغال وقضت على النفوذ البرتغالي[١٥]. أي إن بريطانيا أدركت الأهمية الكبيرة والمتعددة الأبعاد للمنطقة كونها تشكل بالنسبة لها طريقها إلى الهند ، ثم ازدادت أهميتها الاقتصادية مع اكتشاف النفط في الخليج العربي والذي ازداد معه صراع الأطراف الدولية التي تنافست مع بريطانيا في المنطقة كفرنسا والدولة العثمانية، إلا إن بريطانيا تمكنت من تحقيق التفوق والغلبة وإبعاد الأساطيل العثمانية والفرنسية[١٦].

فالسياسات الاستعمارية في الخليج العربي كانت قد ازدادت وتشابكت مابين توسع بريطاني وتدخل روسي وتنافس فرنسي واهتمام ألماني ودور بلجيكي ومن ثم أمريكي[١٧]. إلا إن الانكليز سابقاً تمكنوا أكثر من غيرهم من السيطرة و بشكل كامل على منطقة الخليج العربي حتى بالرغم من منافسة الهولنديين

---

[12] GCC (Gulf Cooperation Council),European Institute for research on Mediterranean and Euro-Arab cooperation with the support of the European commission,http ://www. medea. be/index. Html ? Page=2&lang=en&doc=32.

[13] GCC (Gulf Cooperation Council), European Institute for research on Mediterranean and Euro- Arab cooperation with the support of the European commission ,Op.Cit .

[١٤] د. فتحية النبراوي د. محمد نصر مهنا ، الخليج دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ، كتب تاريخية ، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٧ ، ص ١٠٥.

[١٥] المصدر نفسه، ص ص ١٤٠ – ١٥١

[١٦] د. ياسين سويد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧

[١٧] د. فتحية النبراوي د. محمد نصر مهنا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٨٩ – ٢٩٥ .

والفرنسيين[١٨]، إذ تمكنت بريطانيا ومنذ نهايات القرن الثامن عشر من القضاء على قوة الدول الأجنبية التي سعت للوصول إلى الخليج العربي فثبتت – أي بريطانيا – قوتها ونفوذها السياسي في الخليج العربي وكان اسلوبها والوسيلة التي استخدمتها في هذا التثبيت هي الاتفاقيات البحرية والسياسية التي أبرمتها مع حكام منطقة الخليج العربي . فضلاً عن الاتفاقيات في الجانب الاقتصادي فكانت اتفاقيات مابين ١٩٠٢ – ١٩٢٣ والتي تنازل فيها حكام الإمارات وسلطان مسقط للحكومة البريطانية عن امتيازات وحقوق ممارسة السيادة على استخراج النفط من أراضيهم ، وخدمات البريد والتلغراف ومصائد اللؤلؤ وغيرها[١٩]. أي انه مع بدايات القرن العشرين تعززت وازدادت أهمية منطقة الخليج العربي سواء الإستراتيجية أو الاقتصادية لاسيما مع بدايات وتوقعات ظهور النفط فيها. وازدياد قوة ألمانيا آنذاك فبدأت بذلك بريطانيا بتشديد قبضتها بكل الطرق والوسائل وعّدت إقامة أية قاعدة بحرية أو موانئ محصنة في الخليج العربي من قبل أية قوة هو تهديد لمصالحها ويجب مقاومته بكل وسيلة[٢٠]. فكانت الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين بريطانيا ودول الخليج العربي هي الأداة التي ظاهرها يبين تعاوناً وصداقة وباطنها يخبئ الرغبة والسعي للسيطرة والاستفادة وتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية البريطانية وإبعاد أية قوة أو نفوذ أجنبي آخر، وكذلك رفض لتقوية تلك الدول أو الإمارات لسياسات حكمها.

وقد استمر التواجد البريطاني في منطقة الخليج العربي إلا إن ذلك الوضع لم يستمر على تلك الشاكلة ، ففي ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ صرحت الحكومة البريطانية من خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس وزراء حكومة العمال البريطانية آنذاك هارولد ولسون والذي تحدث فيه عن المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه بريطانيا الأمر الذي جعله يعلن عن برنامج جديد من الالتزامات البريطانية الخارجية فأعلن ان حكومته قررت الانسحاب عسكرياً من الشرق الأقصى والخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١. وهنا بدأت مرحلة جديدة في ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني والذي ملأته الولايات المتحدة الأمريكية[٢١].

إلا إن قرار الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي لم يكن تركاً بريطانياً لأوضاع الخليج العربي بشكل مطلق ونهائي وإنما سبقه تنسيق وترتيب لأوضاع دول الخليج العربي وبشكل مشترك مابين دول الخليج العربي نفسها وبريطانيا عبر تقريب لوجهات النظر بين الطرفين بتقديم اتفاقية صداقة بين بريطانيا ودول المنطقة[٢٢]. إذن فقد كانت بريطانيا تقصد من الانسحاب كخطوة تحافظ من خلالها وبشكل إرادي على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية البريطانية في منطقة الخليج العربي[٢٣]. وهذا يعني ويوضح

---

[١٨] محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م، ص ١٧٩.

[١٩] حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، إصدار شركة التنمية والتطوير ((بروديكو)) ، كتلة مؤسسات الحياة ، بيروت / لبنان ، ١٩٧٣، ص ص ٣١ – ٣٤ .

[٢٠] محمد عدنان مراد، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٦ .

[٢١] د. إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ .

[٢٢] علي عبد الحسين عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .

[٢٣] محمد عدنان مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨١ .

التفكير البريطاني المُغلب لمصالح بريطانيا قبل كل شيء من خلال ضرورة ضمان مصالحها في منطقة الخليج العربي حتى ولو عن بُعد وذلك من خلال تركها لعلاقات ايجابية وتعاونية مع الدول الخليجية.

أي إن دول الخليج العربي وبعد هذا الانسحاب العسكري تنبهت إلى ضرورة بلورة مفهوم جديد لأمن الخليج العربي والذي تجسد في تأسيس مجلس التعاون الخليجي كمنظمة امن جماعي لدوله، فأضحت هذه الدول ترى إن امن الخليج العربي هو أمنها كدول إلى جانب حماية وتأمين الممرات المائية التي تعد الشريان الحيوي لنقل النفط فضلاً عن أهمية تلك الممرات الاقتصادية، فترى ان ضمان أمنها وحمايته إلى جانب التعاون والاتحاد الخليجي العربي كمنظمة يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج العربي ولكن ليس بشكل تدخل أو نفوذ أجنبي أي إبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي وتبني سياسة الحياد[٢٤]. أي إن التواجد الأجنبي استمر في الخليج العربي ولاسيما التواجد الأمريكي بعد الانسحاب البريطاني، وبقيت هناك علاقات تعاونية أوروبية مع دول الخليج العربي واتخذت لها أشكالاً ومجالات ضمَنت استمرار تواجدها الذي يخدم من وجهة النظر الخليجية العربية والأوروبية مصالح الطرفين.

ثالثاً: المصالح والأهداف الأوروبية في منطقة الخليج العربي:

إن محاولة معرفة المصالح والأهداف الأوروبية في منطقة الخليج العربي تقودنا إلى معرفة الرؤية الأوروبية للخليج العربي من حيث الدراية الأوروبية بالمنطقة جغرافياً وتاريخياً وتكوينات اجتماعية واقتصاداً على وجه الخصوص من خلال معرفتها بخزين منطقة الخليج العربي من الثروات النفطية الكبيرة، ومن ثم ستعرف أي– الدول الأوروبية– أسباب الأزمات الدائرة في المنطقة بشكل يوسع ويعمق من الرؤية الأوروبية لكل أزمات وقضايا المنطقة ماضياً وحاضراً[٢٥]، الأمر الذي يجعلها ترسم افقاً مستقبلياً لذلك. بمعنى ان كل هذه المعرفة والاهتمام المستمر بالمنطقة سيوسع بالتالي من مصالح الدول الأوروبية في منطقة الخليج العربي.

إن السلوك الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي ولاسيما بعد سنوات التسعينيات من القرن العشرين يعكس المصالح والأهداف الأوروبية في المنطقة إذ غلبت عليه أي–السلوك الأوروبي–الصفة التعاونية غير النزاعية والتي تتضح عبر الاتصالات الدبلوماسية المتواصلة والسعي نحو توسيع العلاقات التعاونية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وامنياً وعسكرياً[٢٦]. مستنداً بذلك الى فرصة الاتحاد الأوروبي بأن يلعب دوراً متميزاً في منطقة الخليج العربي بوصفه واحداً من كبار الشركاء التجاريين لأعضاء مجلس التعاون الخليجي. فعليه سيكون ذلك جزءا من النشاط السياسي والعسكري للاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي وله دور

---

[٢٤] د. ظافر محمد العجمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .

[٢٥] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت–لبنان ،الطبعة الاولى ،كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، ص٣٩٦.

[٢٦] كمال عزيز فرمان علي الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٠ – ٨١ .

كبير وواضح في امن الخليج العربي[٢٧]، ملبياً بذلك المصالح والأهداف الأوروبية في المنطقة، ومحققاً في الوقت ذاته مصالح مجلس التعاون الخليجي في تعاملها مع أوروبا.

لقد حرصت الدول الأوروبية الغربية على ضرورة وضع إستراتيجية موحدة تحقق من خلالها هدفاً أساسياً ومركزياً يتجسد بضمان تدفق النفط من الخليج العربي إلى دول العالم أي يؤمن تحقيق المصالح الاقتصادية الأوروبية عبر مساعيها لمنع أي تهديد يوقف أو يحد من تلك التدفقات النفطية سواء من خلال إغلاق مضيق هرمز إذا ما اندلع صراع عسكري أو من خلال المقاطعات واستخدام النفط كسلاح اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية[٢٨]، فهنا يكشف النفط الخليجي عن تصاعد قيمة المنطقة باعتبارات ومصالح القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي بفعل الدور المهم والحاسم والكبير الذي يؤديه النفط في الصراعات الدولية وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية مما صَعدَ من أهمية وحساسية منطقة الخليج العربي بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية[٢٩]، ولاسيما الدول الأوروبية صاحبة المصلحة الكبرى والعليا مع دول مجلس التعاون الخليجي، على اعتبار ان التبعية الأوروبية الشديدة في مجالي الاقتصاد والطاقة هما أهم الركائز والمصالح التي تعزز علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي إذ يعتمد أي- الاتحاد الأوروبي- بشكل كبير على إمدادات الطاقة الحاصلة عليها من دول مجلس التعاون الخليجي التي ستكون في الوقت نفسه تمثل سوقاً رائجة ومهمة للصادرات الأوروبية[٣٠].- وسيتم الحديث بشكل مفصل عن جانب التعاون الاقتصادي بين الطرفين-.

ففي بعض الأحيان تلجأ السياسة الأوروبية وليس من قبيل الاستقلال أو الإنفراد عن السياسة الأمريكية وإنما في أوقات الأزمات والقضايا الإقليمية وعندما تُمس مصالحها فيها بشكل مباشر وصميمي وفي المناطق الإستراتيجية النفطية بالنسبة لها كالخليج العربي إلى اتخاذ مواقف مختلفة عن السياسة الأمريكية وإذا ما تمكنت من ذلك، لاعتمادها على النفط الخليجي بنسبة ٦٥% من استيراداتها الخارجية من الطاقة إذ أصبح تعاملها منذ منتصف القرن العشرين يقوم ويستند الى المصالح الاقتصادية المشتركة[٣١]، إذ ان الأوروبيين يزداد اهتمامهم بالخليج العربي كسوق تجارية ومصدر للاستثمارات ، إلا ان التركيز الأوروبي لايقف فقط عند المصالح والأهداف الاقتصادية إذ ان هناك جانباً آخر في السياسة الخليجية لأوروبا يمثل جانباً من المصالح الأوروبية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في تعميق الحوار مع دول المجلس الذي تحول من الاهتمام بالشؤون الاقتصادية إلى التوسع بشكل أوسع ليشمل القضايا السياسية الأخرى ، وقد تم تطوير ذلك الهدف أو الاهتمام بالاتفاق في أيلول ١٩٩٨ على البحث في إقامة شراكة إستراتيجية بين الطرفين من اجل نقل العلاقات بينهما إلى مستويات أعلى وميادين أوسع مستقبلاً، وهنا سيصل الاهتمام

---

[٢٧] د. ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٤.
[٢٨] غازي فيصل حسين، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢.
[٢٩] علي عبد الحسين عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
[٣٠] حماية مصالح أوروبا في الخليج العربي يتطلب إستراتيجية شاملة ، اقتصاد و أعمال ، ٢٠٠٧/٥/٨، (موقع انترنت).
[٣١] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية....، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٩ .

والإنتاج والأهداف والمصالح الأوروبية إلى مديات واسعة تصل إلى منطقة النفوذ الأمريكي شبه الكلي[٣٢]. أي إن ما يشغل أوروبا هو ان تضمن استمرارها في التعامل مع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي تحقق لها الأرباح وتؤمن من خلالها على توظيف الاستثمارات الأوروبية فيها[٣٣]. بمعنى ان الإستراتجية الأوروبية الأمنية والاقتصادية وتحقيق المصالح والأهداف الأوروبية استندت الى بناء منظومات جديدة للسيطرة على أراضي الخليج العربي ومياهه وأجوائه أي الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة لضمان السيطرة أو الحصول على الثروة النفطية والأسواق ومواجهة احتمالات أو نتائج عدم الاستقرار والتوتر السياسي كنتيجة أو بقايا لآثار الصراع الشرقي – الغربي خلال الحرب الباردة[٣٤]. فهنا تجمع الدول الأوروبية بين الجانب لاقتصادي والجوانب الأخرى السياسية والعسكرية والأمنية وحتى الثقافية والعلمية ليدل كل ذلك على عمق المصالح والأهداف الأوروبية في دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعاً :- مجالات التعاون الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي:

لما كانت دول الاتحاد الأوروبي قد رسمت وصاغت أهدافها ومصالحها مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي تسعى إلى تحقيقها لتعزز مكانتها ودورها في المنطقة، فمن الضروري أن يتوزع تحقيق تلك المصالح والأهداف على مجالات تعاونية عدة تساعد على الاقتراب من تحقيق تلك الأهداف والمصالح، وهذه المجالات هي كالآتي:

١- المجال الاقتصادي

لم تبدأ علاقات التعاون الاقتصادي ا لرسمية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأوروبية منذ وقت بعيد، إذ تباطأ أو تأخر التفاوض بين الطرفين أولاً لحين تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، وثانياً للمعارضة التي كانت تبديها الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاقية اقتصادية بين الدول الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تباين وتضارب آراء ومواقف الدول الأوروبية، وعدم اتفاقهم على عقد اتفاقية اقتصادية تعاونية، أي إن آراءهم كانت تتراوح بين دول مؤيدة كفرنسا واليونان، ودول معارضة كألمانيا وبريطانيا[٣٥]. ولكن وقبل الوصول إلى الاتفاقية الرسمية بين الطرفين كانت الدول الأوروبية ومنذ عام ١٩٨٣ قد فرضت تعريفة كمركية عالية على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البتروكمياوية لاسيما السعودية منها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة،أي إن التعامل الثنائي بين الطرفين كان يقوم في ذلك الحين في إطار الحوار العربي–الأوروبي أي في أثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. فضلاً

---

[٣٢] هيثم الكيلاني، التطورات العسكرية، من كتاب: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع الوثائق. القرارات. البيانات ، آذار / مارس ١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، آب / أغسطس ١٩٩٩ ، ص ص ١٨٥ – ١٨٦ .

[٣٣] روز ماري هوليس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

[٣٤] غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

[٣٥] . بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد ، نقله إلى العربية : د. حسن عبد الكريم قبيسي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، تموز/ يوليو ١٩٩٥، ص ١١٩

عن إن الدول الخليجية الغنية كانت تمول عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للدول الفقيرة ، ومن جانبها خفضت السعودية في الثمانينيات من القرن العشرين والسوق الأوروبية المشتركة أن يدخلا في إطار مباحثات تهدف إلى التوصل إلى إطار خاص للتبادلات التجارية بينهما يضمن التعريفات الكمركية وأنشأت لجنة خاصة في المجلس لمتابعة عملية التعاون الثنائي بين الطرفين[٣٦]. وتم بالفعل مواصلة التعاون عندما قرر كل من مجلس التعاون الخليجي استقراراً أكثر للطرفين ويؤَمِن شروطاً أفضل تضمن تموين السوق الأوروبية المشتركة بالنفط ، فأجتمع الطرفان الخليجي والأوروبي في آذار ١٩٨٥ في البحرين ، وبعد مناقشات مستفيضة خرجوا بنتيجة ضرورة (عقد اتفاق إجمالي لدفع التعاون التجاري والاقتصادي قدماً إلى الأمام)[٣٧]. واستمرت المباحثات والمناقشات واعترف ممثلو مجلس التعاون الخليجي بالدور الكبير والمهم الذي تقوم به السوق الأوروبية المشتركة كعامل استقرار اقتصادي وسياسي. ووصفهما عنصراً للتوازن في العلاقات الدولية فكان أن اتفق الطرفان على إن التعاون بينهما يعد قناة أخرى إضافية من قنوات الحوار العربي الأوروبي ولا يحل محل الحوار ،كما وركزا على الأهمية السياسية والاقتصادية التي سيجنيانها إذا ما تم تحسين علاقاتهما وتعزيزها مستقبلاً.وقد اتفقا على إدخال مناقشاتهما مرحلة جديدة للتوصل إلى اتفاق شامل يخدم مصالح الطرفين وينشئ تبادلاً تجارياً واقتصادياً واسعاً وقابلاً للتطوير يتناول التبادلات التجارية والطاقة والتعاون الصناعي والاستثمارات وتحويل التقانة والإعداد الفني[٣٨]. وقد تمكنت السوق الأوروبية المشتركة ومن خلال المفوض الأوروبي ومسؤول الشؤون الخارجية الأوروبية من التوصل إلى توقيع الاتفاقية الثنائية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٨، وقد تضمنت شرطين أساسيين ، انصب الأول على الاتفاق على وضع وصياغة ملامح إنشاء منطقة اقتصادية حرة بين الجانبين في المستقبل ، وتناول الشرط الثاني اتفاقاً للتشاور والشراكة السياسية يتم على أساسها تأسيس مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة المشاكل المتعلقة بينهما ، فضلاً عن ان الاتفاقية منحت دول المجلس وضع الدولة الاولى بالرعاية[٣٩]. وقد مثلت اتفاقية عام ١٩٨٨ الاتفاقية الاولى بين أوروبا و منظمة إقليمية عربية وقد دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٩٩٠ فأضحى الاتحاد الأوروبي مرتبطاً مع أقطار مجلس التعاون الخليجي في اتفاقية تفضيلية[٤٠]. بمعنى إن هذه الاتفاقية قد عمقت العلاقات الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي وركزتها فقنت – أي الاتفاقية– عملية التبادل التجاري بينهما و وضعت إطاراً للتشاور المستمر حتى في المجالات السياسية بين وزراء خارجية الطرفين، وأرست مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة بينهما[٤١].

---

[٣٦] **شذى زكي حسن جواد العزاوي ، تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا (دراسة تحليلية في آليات التعاون الخليجي - الآسياني) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٦٣ – ١٦٤ .**

[٣٧] **د. بشارة خضر،مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١**

[٣٨] **نفس المصدر أعلاه ، ص ١٤٢**

[٣٩] **شذى زكي حسن جواد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ .**

[40] **GCC (Gulf Cooperation Council),European Institute for research on Mediterranean and Euro- Arab cooperation with the support of the European commission ,Op.Cit .**

[٤١] **د. محمد مصطفى كمال – د. فؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، آب- أغسطس ٢٠٠١ ، ص ٧٣ .**

إذن وفي ضوء الاتفاقية كيف كان نوع ومستوى التعامل الاقتصادي بين الطرفين الخليجي والأوروبي؟ عند توقيع الاتفاقية كان مجلس التعاون الخليجي يعد رابع سوق لصادرات السوق الأوروبية المشتركة، أي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية للتبادل الحر واليابان، وكان هناك ٤٠٠ شركة أوروبية في مختلف دول المجلس، كما ان٣٠% من واردات السوق كانت تأتيها من الخليج العربي الذي استقبل ما يقارب من ٣٦% من صادرات السوق إلى أسواق العالم الثالث[٤٢]. ولكن وبينما تم الاتفاق على عقد اتفاقية أو بالأحرى اتفاقيتين تقضي الاولى بالتعاون الاقتصادي والثقافي والصناعي والتي تمت الموافقة عليها، نلاحظ إن الاتفاقية الثانية التي تحدد جدول زمني للانتقال إلى التبادل الحر بين الطرفين واجهت في عام ١٩٩٢ معارضة من قبل تيارات سياسية مختلفة ، إذ ظهر تخوف نواب من اليمين إلى جانب كتل الضغط الصناعية البتروكيمياوية من منافسة الدول الخليجية من جانب ، ومن جانب آخر تدخل اليسار إلى جانب كتل الضغط النيابية، ومن جانب ثالث ذكرت أو طرحت مسألة حقوق الإنسان والحريات كشرط أساسي ، وهنا دخلت الأسباب السياسية لتطغى على الجانب الاقتصادي وعليه طرحت الذرائع والمسوغات التي تمكنت من تعطيل اتفاقية التبادل الحر مع مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٢[٤٣]. وبقي موضوع اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين موضع اخذ ورد من اجل رفع العوائق أمام توقيع الاتفاقية[٤٤].

إذن فالاتحاد الأوروبي يدرك أهمية علاقات التعاون الاقتصادي والنفطي والاستثماري مع دول مجلس التعاون الخليجي المالكة لثروة نفطية كبيرة سواء من حيث الاحتياطي العالمي أو من حيث الإنتاج الخام العالمي ، والتي تزود دول الاتحاد الأوروبي بما يزيد على خمس احتياجاتها من النفط الخام، هذا فضلاً عن أهمية الاستثمارات الخليجية في دول الاتحاد الأوروبي والتي تبلغ ما يقرب ٤٠% من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في العالم[٤٥]، إذ تستورد الدول الأوروبية من الخليج العربي ٥٩% من احتياجاتها السنوية المقدرة ٧١٥ بـ مليون طن منها ٤٠٧ مليون طن من الخليج العربي[٤٦]. من ذلك يتضح إن الاحتمالات الأكثر وثوقاً مستقبلاً هي استمرار تبعية الدول الأوروبية تجاه النفط العربي ولاسيما نفط دول مجلس التعاون الخليجي التي تزداد تدريجياً[٤٧].

لقد بلغت قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي لأوروبا عام ١٩٩٠ ما مجموعه ١٣,٢مليار دولار في حين وصلت واردات المجموعة الأوروبية ١٨,١ مليار دولار[٤٨]. وبعد مدة وتحديداً في عام ١٩٩٩

---

[٤٢] شذى زكي حسن جواد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ .
[٤٣] د. محمد مصطفى كمال – د. فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧ و ٢٥٥ .
[٤٤] د. بشارة خضر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ .
[٤٥] د. علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥١) ، الطبعة الاولى ، شباط / فبراير ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٣٨- ٢٣٩ .
[٤٦] غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .
[٤٧] د. بشارة خضر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٣ .
[٤٨] روز ماري هوليس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ .

بلـغ مجمـوع الصـادرات الأوروبيـة إلـى دول المجلـس حـوالي ٢٥ مليـون يـورو فـي الوقـت الـذي بلـغ مجمـوع الواردات الأوروبية حوالي ١٢,٤ مليون يورو فشكل الميزان التجاري فائضاً لصالح الاتحاد الأوروبي[٤٩].

وفـي مجـال بيـع الأسـلحة نجحـت فرنسـا تحديـداً فـي عـام ١٩٩٥ فـي التفـوق حتـى علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي ميـدان بيـع الأسـلحة للـدول النامية بمـا فيهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي إذ أبرمـت صفقات بقيمة ١١,٤ مليارد‌ولار تقريباً. أما في حقل الاستثمار فعد الاتحاد الأوروبي بدوله مجتمعةً ثاني اكبر المسـتثمرين الأجانـب فـي دول المجلـس بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والتـي تتـوزع – أي الاسـتثمارات الأوروبيـة – فـي ميـادين صـناعية متنوعـة كمـا إنهـا تتركـز فـي السـوق الخليجيـة تتركـز علـى شـكل مجموعـة أوراق ماليـة كـالودائع والأسـهم والسـندات[٥٠]. إذن فمجلـس التعـاون الخليجـي يعـد خـامس أكبـر سـوق تصـدير للاتحـاد الأوروبـي مـع فـائض قـوي وثابـت فـي الميـزان التجـاري ، وبالمقابـل يعـد الاتحـاد الأوروبـي السـوق التصديري الأساسي لمجلس التعاون الخليجي والمجهز الثاني بعد اليابان في عام ٢٠٠٢ فقد صدَر الاتحاد الأوروبـي مـا يسـاوي ٣٥,٨ بليـون يـورو إلـى دول مجلـس التعـاون الخليجـي، بينمـا اسـتورد مـا يعـادل ١٨,٢ بليون يورو، وقد مثَل النفط الخام ثلثي الاستيرادات من دول مجلس التعاون الخليجي أي ما يعادل ١٢,٦ بليون يورو عام ٢٠٠٢ ، أما بقية المنتجات الأساسية التي تم تصديرها من قبل دول الاتحاد الأوروبي إلى مجلس التعاون الخليجي فهي المكائن الكبيرة مثل مصانع التوليد والسكك الحديدية المتحركة والطائرات ومواد المكائن الكهربائية والأدوات الميكانيكية[٥١].

وكمثال على حجم التبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي منفردة والاتحاد الأوروبي نرى إن حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية بوصفها أكبر دول المجلس والاتحاد الأوروبي قد قدر بـ٢٧ مليار دولار إذ استورد الاتحاد الأوروبي سلعاً وبضائع من المملكة العربية السعودية وبحسب تقارير عام ٢٠٠٦ بـ١٧,٤ مليار يورو والتي تقدر بـ٢٠,٩% وهو ما تسعى أيضاً إلى تحسينه ودعمه. أما حجم الاستيرادات السعودية من دول الاتحاد الاوروبي لعام ٢٠٠٦ فقد وصل حجم الواردات إلى المملكة العربية السعودية ٢٣,٥ يورو أي بزيادة بنسبة ٥٢,٦ % لصالح الاتحاد الأوروبي[٥٢]. أما دولة الإمارات العربية المتحدة تعد وضمن مجلس التعاون الخليجي ثاني شريك تجاري للاتحاد الأوروبي أي بما نسبته ١,٦% من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي أي بعد المملكة العربية السعودية، إذ تعد وبحسب أرقام عام ٢٠٠٥ من ضمن الشركاء الأساسيين في مجال الاستيراد من الاتحاد الأوروبي والذي يقدر بقيمة ٩,٨ مليار يورو وهي ثامن أكبر سوق لصادرات الاتحاد الأوروبي التي تصل إلى معدل يقدر بـ٢,٤% من جميع صادرات الاتحاد

---

[٤٩] د. علي الحاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

[٥٠] المصدر نفسه، ص ١١٦ .

[51] GCC (Gulf Cooperation Council), European Institute for research on Mediterranean and Euro- Arab Arab cooperation with the support of the European commission ,Op.Cit .

[٥٢] عهود مكرم (برلين) ، مصادر فرنسية: باريس تسعى للتعاون العسكري مع المملكة و((الاتحاد)) يخطط لزيادة التبادل التجاري ، عكاظ ، ٢١ / ٦ /٢٠٠٧ ،العدد ٢١٩٥

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20070621/Con 20070621119675.htm ..

الأوروبـي، وهـذا يؤشـر للمكانـة المتميـزة لحجـم التبـادل التجـاري بـين الإمـارات العربيـة المتحـدة والاتحـاد الأوروبي[٥٣].

إن كل هذا يدل على عمق الاعتماد الثنائي المتبادل بين الطرفين. ومع الزيادة المستمرة في أسعار النفط فأن الاهتمام والتركيز الأوروبي يتجدد ويتعزز في إطار السعي لتوقيع اتفاق تجارة حرة بين الطرفين، وتم تقديم مقترحين أساسيين حول ذلك، الأول هو أن ترتبط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية المزمع إنشاؤها في عام ٢٠١٠، والثاني مقترح بتوقيع اتفاق تجارة حرة مستقلة بين الطرفين تعلق المعوقات التجارية بينهما، الى جانب التعاون الاستثماري لاسيما في حقل الطاقة والغاز[٥٤]. وقد نتج عن تلك المقترحات والضغوط الأوروبية الداعية لضرورة إقامة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أن خطت دول المجلس خطوة فعلية في موضوع التوحيد التدريجي للتعريفة الكمركية فيما بينها[٥٥]. بمعنى إن التطور التدريجي والفعلي في موضوع التوحيد التدريجي للتعريفة الكمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي جاء والى حد ما محصلة للضغوط الناشئة من بنية خطة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي[٥٦].

وقد اتفقت دول المجلس بالفعل على تأسيس اتحاد كمركي فيما بينها في تشرين الثاني ١٩٩٩ ليصبح ساري المفعول عام ٢٠٠٣، ولم يكن ذلك بمعزل عن الدعم الأوروبي الرامي من ورائه إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي– الأوروبي أي سيكون التعامل بين الطرفين هو تعامل بين كتلتين أو مجموعتين لتحقيق مكاسب اقتصادية للجانبين . فهذا الموقف الأوروبي يدل على الأهمية الإستراتيجية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمجلس التعاون الخليجي ولمجاله الجغرافي الحيوي ودفعه باتجاه تحقيق التعرفة الكمركية الموحدة بين أعضائه لتكون منطلقاً لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الكتلتين، وعليه بدأت الجولة الاولى من المفاوضات الأوروبية مع دول المجلس لإقامة المنطقة التجارية وتحرير الصادرات الخليجية إلى الدول الأوروبية من الرسوم والقيود الكمركية على مراحل زمنية في ١١نيسان ٢٠٠٠ والتي اشتملت على (البتروكيميائيات، الألمنيوم، المنتجات النفطية المكررة، الصادرات الزراعية والأسماك)، ومن جانبها أقنعت دول مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الأوروبي بضرورة تخفيض الضرائب بنسبة ١٤% على منتوجاتها من البتروكيميائيات[٥٧].

لقد استمرت المناقشات واللقاءات بين الطرفين الخليجي والأوروبي حول التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة إذ ناقش المجلس الوزاري الخليجي– الأوروبي المشترك في اجتماعه السابع عشر في أيار ٢٠٠٧ في

---

[٥٣] ندوة الإمارات والاتحاد الأوروبي ... مسيرة تعاون ، ١٢- ٣ -٠ ٢٠٠٧ ، http/www.dpmio.com/AR/a_ ioEvent Details 1023.asp.

[٥٤] شذى زكي حسن جواد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥.

[٥٥] د. علي الحاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

[٥٦] فولكر برتس ، امكانيات التعاون الأوروبي العربي : وجهة نظر ألمانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٩ ، ١١ / ١٩٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص ١١ .

[٥٧] د. علي الحاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٠ .

الرياض آخر ماتوصلت إليه المفاوضات الجارية لعقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة ، ولم يقف التعاون الاقتصادي الخليجي الأوروبي عند تلك الحدود إذ تم في هذا الاجتماع طرح المبادرة الألمانية حول الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم وإنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم واستخراج الوقود النووي ، وكما تم التأكيد على إن الاتحاد الأوروبي يدعم مجلس التعاون الخليجي في إنشاء برنامج مشترك للطاقة النووية للاستخدام السلمي، وسيؤيد الاتحاد الأوروبي تلك الخطوة في الوكالة الدولية للطاقة النووية ،هذا إلى جانب العودة إلى استمرار النقاش حول الموضوع الأساس وهو السعي للتوصل إلى اتفاق للشراكة وإنشاء منطقة التجارة الحرة وبالطبع سيكون ذلك بعد توصل الطرفين إلى مواقف مشتركة[٥٨]. بمعنى إن مجلس التعاون الخليجي تعامل ومن خلال تلك النقاشات مع الجانب الأوروبي كجماعة تعاونية[٥٩]. بمعنى أن الموضوع الرئيس للاجتماع الوزاري السابع عشر للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض في ٨ أيار ٢٠٠٧ والذي تعود جذوره إلى اتفاقية التعاون لعام ١٩٨٨ المعقودة بين الطرفين، كان هدفه التحرك إلى الأمام بالمفاوضات وانه بالإمكان توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي بسرعة. إذ ظهر ومن خلال المفاوضات وزير الشؤون تعود جذوره إلى اتفاقية التعاون لعام ١٩٨٨ المعقودة بين الطرفين ، كان هدفه التحرك إلى الأمام بالمفاوضات وانه بالإمكان توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بسرعة. إذ ظهر ومن خلال المفاوضات وزير الشؤون الخارجية الاتحادية ستاينمر وهو متفائل بقوله (انطباعي هو إننا دخلنا إلى الخط النهائي) موضحاً إن هدف مجلس الرئاسة الألماني قام على حمل المفاوضات إلى القرار أو الحكم النهائي بأن الاتفاقية يمكن أن يتم توقيعها. و قد عبر الوزير الألماني ستاينمر عن أمله بأن (اتفاقية التجارة الحرة سوف توضح الطريق لعلاقات سياسية مكثفة بشكل اكبر)[٦٠]. ولكن يبدو ان هذا التفاؤل والرغبة المتبادلة لم يحِن الوقت لأن تتحقق وبشكل كامل إذ انه وبرغم كل الاجتماعات والاتفاقات السالفة الذكر، جاء الاجتماع السنوي بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والذي عقد يوم الأربعاء ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ ليفصح عن فشل الطرفين في استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية، إذ خلا البيان الختامي المشترك من أية إشارة إلى مشروع اتفاقية التجارة الحرة والتي كانت قد عُلقت في كانون الأول ٢٠٠٨ بسبب إصرار الاتحاد الأوروبي على تضمين هذه الاتفاقية لفصل خاص بحقوق الإنسان وإصرار بعض الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية على إبقاء الرسوم الكمركية على عدد من السلع ، ومع ذلك وبرغم هذا التعليق إن الجهود والخليجية الأوروبية تبقى تصب في ضرورة عقد الاتفاقية ، ويتضح ذلك من خلال تأكيد الطرفين على إن هذا

---

[٥٨] علصم الحضيف(الرياض) عهود مكرم(برلين) ، الاتحاد الأوروبي يطرح مبادرة إنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم في اجتماع الرياض اليوم ، صحيفة عكاظ ، العدد (٢١٥١) ، ٨ / مايو ٢٠٠٧،
http:// www.okaz .com.sa /okaz/osf/2007 0508/con2007 0508109285.htm.

[٥٩] د. نظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية.... ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١٦ .

[60] European Union and Gulf States push for rapid conclusion of free trade agreement, Press Release, 08.05. 2007, http://eu2007.de/en/News/Press-Releases/May/0508Golfkooperationsrat.html.

الموضوع هو أهم المواضيع المطروحة للنقاش والاتفاق عليها بينهما وهو ما أكده وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله بالقول ان هذا الموضوع هو أهم موضوع مطروح الآن[٦١].

من كل ما تقدم تبين بأن العناصر الاقتصادية والجيواقتصادية تؤثر بشكل واضح وفعال في تحديد العلاقات الخليجية – الأوروبية لما يشكله المجال الحيوي لدول مجلس التعاون الخليجي من أهمية اقتصادية استثنائية تعمل على استمرارية تطور الدول الصناعية الكبرى والتي وضعت إستراتيجية محددة تحكم من خلالها السيطرة على الثروات النفطية والمائية والفرص التجارية[٦٢]. وهذا يلزم الدول الأوروبية باستمرارية وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي التي ستكون في الوقت نفسه ومن جانبها بحاجة إلى التكنولوجيا والصناعة الأوروبية المتقدمة، فبذلك يرسم الطرفان مسار علاقة اقتصادية تعاونية متبادلة.

٢ – المجال الأمني والسياسي :–

لايبتعد و لاينفصل الاهتمام الاقتصادي الأوروبي عن الاهتمام السياسي والأمني بمنطقة الخليج العربي وتحديداً مع دول مجلس التعاون الخليجي كون الرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي تنطلق من ان امن الخليج بدايةً وقبل كل شيء هو امن نفطه قبل أن يكون أمن نظمه السياسية ، فعليه ترى – تلك الرؤية الأوروبية – ضرورة اتخاذ إجراءات ووضع تصورات وترتيبات أمنية جديدة يضطلع من خلالها الاتحاد الأوروبي بدور مميز في وضع تلك الصياغات الأمنية[٦٣]. فمقولة امن المنطقة من أمن نفطها تعني ان تهديد النفط من الناحية الإنتاجية أو التسويقية أو الأسعار يعد تهديداً لمصالح الدول الغربية الأوروبية الأمر الذي أعطاها المسوغ لصياغة وطرح مفاهيم وتصورات أمنية عدة للمنطقة ترمي اساساً لتحقيق مصالحها وإقناع أو إجبار دول المنطقة وأنظمتها السياسية بها[٦٤].

إذن فالدول الأوروبية تحاول وتسعى إلى توسيع دورها في هذا الاتجاه من خلال إبراز دورها ونشاطها الملموس كتقديمها الخبرات والدعم التكنولوجي لدول مجلس التعاون الخليجي في الميادين الأمنية والدفاعية وإدارة المؤسسات والبنوك والشركات بهدف تحسين القوة الدفاعية الذاتية لهذه الدول من جهة وحماية الملاحة البحرية والسيطرة على مضيق هرمز من جهة ثانية[٦٥]. وسياسياً وفي الاتجاه نفسه ذهبت الدول الأوروبية لتأسيس حوار أوروبي – خليجي يصب في المسار الذي ترتجيه الدول الأوروبية لعلاقاتها الخارجية ومبادراتها في الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية الخليجية وبما ينسجم مع الخصائص الوطنية والقومية الخاصة بها[٦٦]. هنا تُظهِر الدول الأوروبية نفسها وكأنها تريد تطوير الوضع السياسي والأمني لدول مجلس التعاون

---

[٦١] مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يفشلان في استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة ، http:// news.maktoob.com/article/2836025/ . 2009/4/29

[٦٢] غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ .

[٦٣] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية.... ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٢ .

[٦٤] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، الأمة العربية ومشاريع التفتيت ، مشاريع التفتيت . أمن الخليج العربي والعولمة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ ، ص ١١٩ .

[٦٥] غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

[٦٦] د . ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية.... ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٢ .

الخليجي، ولكن الهدف الأساس من وراء ذلك هو تحقيق نوع من الدور والسيطرة بما يخدم ويحقق المصالح الأوروبية .

ومن ملاحظة الرؤى الأوروبية للجانب الأمني في الخليج العربي سواء فيما يتعلق بأمن دول مجلس التعاون الخليجي أو الموقف الأوروبي من الحرب على العراق أو في تعاملها واحتوائها للملف النووي الإيراني – على الرغم من إن موضوع البحث يتحدد فقط في دول مجلس التعاون الخليجي– نجد التأكيد الأوروبي المستمر على الجهود الدبلوماسية والسياسية والتي ترى فيها أوروبا الدعائم المناسبة والايجابية للوضع الدولي بدلاً من القوة والتهديد ، بمعنى إن الموقف الأوروبي في إدارة الأزمات عبر المفاوضات بدلاً من استخدام القوة لحل الأزمة وبأية نسبة نجاح كان يشكل وكما ترى دول مجلس التعاون الخليجي عامل استقرار للوضع الأمني في المنطقة لاسيما انه ينعكس على دول المجلس بشكل خاص ومباشر فقابلت – أي دول مجلس التعاون الخليجي– من جانبها تلك الخطوات الأوروبية بالدعم والقبول الخليجي[٦٧]. فنجد أوروبا تترجم تلك الجهود الخاصة لتوسيع فرص السلام والأمن بطرحها لمشاريع وأفكار ترمي من خلالها إلى تسوية مشكلات المنطقة من خلال الحوار البناء المفضي إلى السلم والأمن والتعاون في الخليج العربي إلى جانب الفضاءات العربية الأخرى كالشرق الأوسط والبحر المتوسط[٦٨]، عامةً ودول مجلس التعاون الخليجي تحديداً. إلا إن هذا التعاون والاتفاق الخليجي الأوروبي لا يعني عدم وجود اختلافات بينهما حول القضايا السياسية، ففي الاجتماع السنوي الأخير بين الطرفين الخليجي والأوروبي في ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ أعلن الطرفان اختلافهما حول عدد من القضايا ولاسيما الشرق الأوسط والتعاون السياسي ومكافحة الإرهاب وبعض القضايا الأخرى مثل الملف النووي الإيراني وأعمال القرصنة البحرية قبالة الشواطئ الصومالية[٦٩].

وإلى جانب ما تقدم فكون منطقة الخليج العربي تشكل مجالاً حيوياً تتحدد على أساسه الكثير من التقديرات في القرن الحادي والعشرين، بل ومستقبل العلاقات الدولية بشكل عام ، فهنا تظهر– ومن وجهة النظر الأوروبية – ضرورة أن تشارك دول الاتحاد الأوروبي في ضمان الأمن في الخليج العربي لضمان دورها في امن المنطقة الذي سيتبعه ضمان تحقيق مصلحة أوروبية من ذلك، فقامت دول الاتحاد الأوروبي ولكن ليس وحدها بل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لوضع خطط دقيقة لتأمين الحماية العسكرية للخليج العربي تعتمد على شبكة واسعة من العلاقات بين القواعد العسكرية في الخليج العربي والقواعد الأخرى في بقية المناطق العربية وتحديداً المنافذ العربية الإستراتيجية كالبحر الأحمر والبحر المتوسط وحتى المحيط الهندي وإفريقيا لغرض الحماية الكاملة، والجدير بالملاحظة هنا إن اتحاد أوروبا الغربية وفرنسا وألمانيا تحديداً ونتيجة التنافس بين الدول الأوروبية ومصالحها أرادوا وحاولوا الظهور بشكل مستقل وغير تابع للولايات المتحدة

---

[٦٧] **المصدر نفسه، ص ص ٣٩٢ – ٣٩٤ .**

[٦٨] **غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .**

[٦٩] **مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يفشلان في استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة ، 2009/4/29 ، مصدر سبق ذكره .**

الأمريكية وحلف شمال الأطلسي بل إلى جانب حلف شمال الأطلسي[٧٠]. فعدت فرنسا وألمانيا من أكثر الدول اهتماماً وتفاعلاً مع امن الخليج العربي من خلال بنائهما لعلاقات أمنية وعسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويعزز الاندفاع الفرنسي في ذلك هو عضويتها الدائمة في مجلس الأمن[٧١]. وقد وقعت – أي فرنسا – مع قطر في تشرين الأول ١٩٩٨ اتفاقية دفاعية نصت على مشاركة فرنسا في الدفاع عن أراضي قطر إذا مادعت الضرورة لذلك واشتملت الاتفاقية على إجراء تدريبات مشتركة[٧٢]. فضلاً عن إنشاء القاعدة العسكرية الفرنسية الجديدة في قطر، كما وتسعى فرنسا لتوقيع اتفاقية تزود من خلالها المملكة العربية السعودية بطائرات الميراج والسفن الفرنسية في إطار تطوير العلاقات العسكرية بينهما[٧٣].

فمن اجل أن تحمي دول الاتحاد الأوروبي مصالح أمنها المرتبطة بالأمن في الخليج العربي برز مفهوم الدفاع المشترك عن المناطق الاقتصادية في الخليج العربي، فعليه تبنى الاتحاد الأوروبي مشروعين لمساعدة دول المنطقة والهدف هو حماية مصالح الأمن الأوروبي وقد اتخذ المشروع الأول شكلاً سياسياً تناول تنظيم معاهدة دولية خاصة بمضيق هرمز (٦٦٥ ناقلة نفط تتجه سنوياً من الخليج العربي إلى أوروبا) يُعترف بها من قبل الأمم المتحدة ، والثاني اتخذ شكلاً عسكرياً تناول إنشاء قوة بحرية عربية خاصة بإزالة الألغام البحرية لتأمين سلامة الملاحة البحرية، فالدول الأوروبية إذن تحاول ومن خلال هذين المشروعين الوصول إلى تنظيم منطقة إقليمية محايدة أي منطقة سلام للوصول إلى ضمان الأمن في المنطقة[٧٤]. فدول الاتحاد الأوروبي تسعى بشكل حثيث للاضطلاع بدور مميز في الترتيبات الأمنية والعسكرية في الخليج العربي بشكل عام وتلج إلى ذلك من خلال مجلس التعاون الخليجي[٧٥]. فتكون بذلك قد حققت – أي الدول الأوروبية – مصالحها الخاصة من جهة وضمان القيام بدور مميز لها في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ضمان امن الخليج العربي من جهة ثانية ، والظهور بدور مميز ككتلة دولية من جهة ثالثة.

ولا تقف مجالات التعاون والتعامل الخليجي الأوروبي عند ذلك بل شمل الكثير من المجالات الأخرى الثقافية و العلمية والتعليمية، إذ تطلع المجلس الخليجي الأوروبي المشترك إلى الانجازات التي تم تحقيقها وأصر على المطلب العاجل لإيجاد الطرق العملية لتقوية التعاون في ميدان التعليم بين الجامعات في

---

٧٠ غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ .
٧١ كمال عزيز فرمان علي الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .
٧٢ حال الأمة العربية الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال عام ١٩٩٨ (التقرير الملخص) ، القسم الأول ، المؤتمر القومي العربي التاسع الوثائق . القرارات . البيانات ، آذار/مارس ١٩٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ،آب /أغسطس ١٩٩٩ ،ص ٨٧ .
٧٣ عهود مكرم (برلين) ، مصادر فرنسية: باريس تسعى ...، مصدر سبق ذكره .
٧٤ غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .
٧٥ كمال عزيز فرمان علي الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

كلا المنطقتين و تقوية مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في برنامج ايراسموس مندس (Erasmus Mundus) من خلال إحداث شباك الخليج (Gulf Window)[٧٦].

وقد جاءت الدورة الثامنة عشر للمجلس الوزاري الخليجي الأوروبي المشترك المعقودة في بروكسل في ٢٦ أيار ٢٠٠٨ ليتفق فيها المجلس المشترك بان كلا الجانبين بحاجة إلى اتخاذ خطوات فاعلة للعمل باتجاه تطبيق اتفاقية التعاون لعام ١٩٨٨ في كل المجالات التي تغطيها. ورحب المجلس المشترك بالمبادرات التي أطلقت من قبل لجنة التعاون المشترك للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول الدبلوماسية العامة، وتطوير التعاون في مجال الطاقة ، كما و رحب بالخطوات الأخيرة حول التعاون في البحث و التطوير، وعبر المجلس المشترك عن رضاه حول نتائج اجتماع الخبراء الثاني حول البيئة و تغيرات المناخ والمنعقد في ١١ شباط ٢٠٠٨، ورحب بالأعمال المتفق عليها لتعاون أكثر من خلال استكشاف الطرق لمشاركة مؤسسات البحث الأوروبية في مشاريع مشتركة مع أقطار مجلس التعاون الخليجي[٧٧].

كما وبحث الاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي المشترك الثامن عشر والذي عقد في عام ٢٠٠٨ بشكل خاص في الحوار السياسي فقد أوجز رئيس مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية ديمتري ربل تعهد الاتحاد الأوروبي بالحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي خصوصاً في هذه المرحلة كما وصرح بأن الاجتماع يبدي الفرصة لمناقشة القضايا العالمية المهمة على سبيل المثال حقوق الإنسان والحرب ضد الإرهاب إلى جانب الموضوعات الإقليمية مثل العراق وإيران وعملية السلام في الشرق الأوسط، كما وعبر عن الأمل في إنشاء تعاون أوثق مع دول الخليج العربي في مجال حقوق الإنسان[٧٨]. أي إن المجالات التعاونية لا تقف عند الموضوعات الثنائية المشتركة الخليجية الأوروبية بل الشؤون والقضايا الدولية و الإقليمية المؤثرة في علاقاتهم.

إلا انه وكما أسلفنا جاء الاجتماع السنوي المشترك لعام ٢٠٠٩ ليعلن عن عدم اتفاق على استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة ، فضلاً عن الاختلاف في بعض القضايا التي لا تزال معلقة بين

[76] 17th GCC – EU JOINT COUNCIL AND MINISTERIAL MEETING (Riyadh , 8 May 2007) JOINT COMMUNIQUE , CE – GOLFE 3503/ 07 (Presse 100), COOPERATION BETWEEN THE EUROPEAN COMMUNITY AND GCC , The Cooperation Council,http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/de/Aussenpolitik/Regionaleschwerpunkte/NaherUndMittlererOsten/GCC/GemeinsameErklaerung070508.pdf.

[77] 18th EU – GCC JOINT COUNCIL AND MINISTERIAL MEETING , Brussels , 26 May 2008, JOINT COMMUNIQUE, CE- GOLFE 3503/ 08 (Presse 150), COPERATION BETWEEN THE EUROPEAN COMMUNITY AND GCC , The Cooperation Council,http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/PressData/en/er/100677.pdf

[78] Minister Rupel Chairs EU Ministerial – Gulf Cooperation Council , Solevenian Presidency of the EU 2008 , Press Releases, 26/5/2008 http://www.eu2008.si/en/Newes_and_Documents/Press_Releases/May/0526MZZ_EU_Svet_za_zalivsko_sodelovanje.html .

الطرفين كحقوق الإنسان والرسوم الكمركية وبعض القضايا الأمنية والسياسية الخاصة بالمنطقة[٧٩]. إلا إن الجهود المشتركة لحل تلك القضايا والاتفاق حولها لا تزال قائمة ومستمرة.

بمعنى إن التعاون الخليجي الأوروبي لم يقف عند حد معين أو مجال معين في ضوء الرغبة الثنائية المشتركة والمتبادلة الخليجية الأوروبية، ولكن هناك من المتغيرات الخارجية ما يحد ويحدد ذلك التعاون ومجالات التعاون تلك وهو ما سنبحثه في الموضوع الآتي:

خامساً: المحددات الأمريكية أمام الدور الأوروبي تجاه مجلس التعاون الخليجي

إلى جانب السعي والاستمرار في تطوير أوروبا لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من المساعي الأوروبية للحصول بل لانتزاع دور وفرصة لإثبات الوجود وتحقيق المصالح، إلا إنها تصطدم بالعديد من المعوقات والعقبات التي تحد وتعوق تلك المساعي وذلك المسار، إذ يبرز هنا قلق أو تخوف من ارتفاع الحساسية الأمريكية من التقارب الخليجي– الأوروبي وذلك استناداً الى الالتزام الأمريكي ومنذ إعلان البندقية لعام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر والمتمثل بموقف هنري كيسنجر القائم على رفض الدعم الأوروبي للقضايا العربية وارتباطاً بذلك وفي الإطار نفسه ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكية ولا تسمح لأية قوة دولية أن تقترب منها[٨٠]. ويتجسد ذلك النفوذ من خلال انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي ، وعمق العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي وذلك استناداً إلى الاستراتيجية الأمريكية القائمة على الرغبة في السيطرة على أمن الخليج العربي ونفطه وعدم السماح لأية دولة أخرى كأن يكون الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية أو الصين أو إيران أو غيرها بالتدخل في شؤون الخليج العربي ولاسيما نفطه ، أي إن المعوق الأمريكي هو الأساس أمام الدور الأوروبي k,; إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تحديد إمكانات الاتحاد الأوروبي بشكل يجعله غير قادر على منافستها حتى برغم الشراكة الظاهرة القائمة بينهما سواء في إطار حلف شمال الأطلسي أو غيرها من مجالات التعاون والتعامل الأمريكية – الأوروبية[٨١].

أي إن الاتحاد الأوروبي يرى أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية يؤثر بشكل كبير و واضح في إمكانية الحصول على النفط g;,k ان الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الضامن الأساسي في ميدان الدفاع الخارجي عن دول مجلس التعاون الخليجي ، فعليه يظهر للعيان القلق الأوروبي إزاء التكتيكات الأمريكية التي تعمل على تحجيم والحد من نشاطات أي من الحلفاء أو القوى الدولية في مجلس التعاون الخليجي[٨٢]، وبذلك يكون الدور الأوروبي متمثلاً بالاتحاد الأوروبي دوراً ثانوياً مقارنة بالدور الأمريكي ، لاسيما ان الاتحاد الأوروبي لايزال يبحث في قضية بلورة سياسية أوروبية خارجية ودفاعية مشتركة ، فضلاً عن انه – أي

---

[٧٩] مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يفشلان في استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة ، 2009/4/29 ، مصدر سبق ذكره .

[٨٠] شذى زكي حسن جواد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

[٨١] د. ياسين سويد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩ – ٢١ .

[٨٢] روز ماري هوليس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٤- ١٢٥ .

الاتحاد الأوروبي- يحمل اختلافاً فيما بين دوله حول اولولياتهم الخارجية[٨٣]. وهنا يرى ويعترف الطرف الأوروبي نفسه بأن هناك عوائق تمنعه من أداء دوره التاريخي الذي يبتغيه في المنطقة العربية وتحديداً في دول مجلس التعاون الخليجي وهي الولايات المتحدة الأمريكية وانقسام أوروبا الداخلي المتمثل بشكل واضح بعدم اتفاقها على إيجاد سياسة خارجية أوروبية موحدة[٨٤].

إذن فالمعوقات التي تقف بوجه الأداء أو الدور الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي مهما كانت امتداداتها والعوامل المؤثرة فيها فإنها تتركز اساساً على إن الاستكشافات النفطية في منطقة الخليج العربي زادت من التوترات والتنافسات الدولية والاستعمارية سعياً وراء الحصول المواد الأولية لاستمرارية صناعاتها ومن ثم إيجاد أسواق لتصريف تلك الصناعات مما جعل المنطقة ساحة صراع وتنافس وخلافات أدت إلى ظهور الكثير من المشكلات في المنطقة كأمن الخليج العربي واستقرار أنظمته السياسية وثرواته الإستراتيجية التي تتنازعها المصالح الدولية المتشابكة والمتنازعة ولاسيما الأوروبية والأمريكية[٨٥]. إذن فالخليج العربي يمثل احد العوامل التي تصعد التنافس بين القوى الدولية الكبرى والتي تشكل هي ذاتها معرقلات أمام تأدية الاتحاد الأوروبي للدور الذي يريده ويطمح إليه في تعامله مع دول مجلس التعاون الخليجي . إذن وعلى المدى المنظور وبعد الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ تظهر الاختلافات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية المتحكمة والممثلة لإرادة السيطرة على النظام الدولي ومقدراته وبين أوروبا وغيرها من القوى الدولية الصاعدة كآسيا كقارتين لهما تاريخهما المعروف وحاضرهما المنظور ومستقبلها الرافض للسيطرة الأمريكية من خلال سعيهما المستقبلي والطموح لتشكيل تحالف قاري يبدأ بأوروبا وروسيا ويصل إلى الصين أملاً في الوقوف بوجه تلك السيطرة الأمريكية وتخفيف حدتها[٨٦]. إلا إن ذلك لا يعني ترك أوروبا لمصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أي إن عليها أن توازن في علاقاتها ما بين مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبين رغبتها في إثبات الذات. فهل سيتبع الاتحاد الأوروبي تلك الطريقة وذلك الأسلوب للتخلص من تلك المعوقات، أم سيلجأ إلى طرق وأساليب أخرى أكثر جدوى وضماناً في إمكانية تطبيقها أو الوصول إلى نتائج يراها الاتحاد الأوروبي ايجابية من خلالها؟

سادساً : مستقبل الدور الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى أين شراكة أم حوار ؟

إن إلقاء نظرة مستقبلية على الدور الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تحيلنا أولاً إلى النظر إلى التطورات الأخيرة أو الحديثة ولاسيما الاقتصادية التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي ، فالملاحظ إن السنوات الأخيرة التي مرت على المجلس حققت من الانجازات أو الخطوات التطويرية ووحدوية مسيرة وعمل المجلس مما يمكن التوقف عنده والتأمل فيه ، إذ أقيم الاتحاد الكمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي في

---

[٨٣] هيثم الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٥ .
[٨٤] د. محمد سعد أبو عامود ، العلاقات العربية الأوروبية رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٤ ، http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2004/7/1/File 5.htm .
[٨٥] د.ناظم عبد الواحد الجاسور ، الأمة العربية ومشاريع التفتيت .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .
[٨٦] د. ياسين سويد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

مطلع عام ٢٠٠٣[٨٧]. وكانت قمة رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول ٢٠٠١ قد قررت التعجيل والدفع إلى الأمام للاتحاد الكمركي خلال سنتين وبالفعل فقد دخل الاتحاد الكمركي حيز النفاذ في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٣ ولمرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات وقد تم الاتفاق على أن تكون التعريفة الخارجية المشتركة ٥% باستثناء المنتجات غير الخاضعة للرسوم[٨٨]. علماً إن ذلك الاتحاد الكمركي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي كان شرطاً أساسياً وضعه الاتحاد الأوروبي من أجل التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة التي ستضمن فتح الأسواق للمنتجات الأوروبية وتديم تجهيز النفط على المدى البعيد[٨٩]، – بالرغم من إن توقيع الاتفاقية لايزال يواجه بعض العقبات التي تقف أمام إمكانية التوقيع على الاتفاقية – ، فضلاً عن الانجاز الوحدوي الاقتصادي الاجتماعي السياسي الأكثر أهمية والمتمثل في الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في مطلع عام ٢٠٠٨ لفائدة مواطني دول المجلس وتحقيق المساواة في المعاملة فيها بينهم في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والتعليمية والصحية ، كما وأعدت وفُعلت خطوات قيام الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحدة في عام ٢٠١٠ ،هذا إلى جانب بروز مشاريع تكاملية في ميدان البنية الأساسية وتفعيل تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين دول الخليج العربي والانجاز الجزئي لمشروع البطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) واستخدامها للتنقل بين دول مجلس التعاون الخليجي ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد الرابطة لدول المجلس ولمشروع الربط المائي[٩٠]. ولكن ما هو الرابط بين تلك الانجازات المجلسية الخليجية وبين أداء ودور الاتحاد الأوروبي تجاه دول المجلس ، ابتداءً إن تلك الانجازات والمشروعات تستلزم استقدام الخبرات والتكنولوجيات المتقدمة والتي ستسرع دول الاتحاد الأوروبي إلى تقديمها والفوز بها ، إذ إن الطرفان الخليجي والأوروبي أدركا الحاجة المتبادلة أي حاجة احد هما للآخر ، وهنا سيحظى الاتحاد الأوروبي بالدور المميز الذي يخدم الطرفان إلى جانب كون هذا الدور من الممكن أن يشكل عامل التوازن أو الموازن وعامل الموضوعية للترتيبات الأمنية للخليج العربي، وقد ترافقت واتفقت مع تلك الرؤى رؤية أمريكية جديدة ومتلائمة مع المقتضيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة ، إذ دعت تلك الرؤية الأوروبيين إلى إظهار الدور الأوروبي المدافع عن المصالح الغربية في الخليج العربي والذي يتمثل في جزء منها الإمدادات التي تحتاج إليها أوروبا في مجال الطاقة والنفط[٩١]. وهنا لابد من التنبه إلى مضامين تلك الرؤية الأمريكية حول الدور الأوروبي في المنطقة وتحليلها ، فإلى جانب التوجه والمسار الأمريكي الانفرادي كقطب عالمي واحد فإنها تحتاج إي– الولايات المتحدة الأمريكية – إلى الدور الأوروبي وذلك في القضايا أو الملفات التي لاتتمكن أو لاتريد القوة الأمريكية أن تكون هي الحاسمة لها سواء في

---

[٨٧] **خير الدين حسيب ، بمناسبة الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسوريا : بارقة أمل من الخليج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٨ ، شباط (فبراير) ٢٠٠٨ ، السنة الثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص ٩.**

[88] **GCC (Gulf Cooperation Council), European Institute for research on Mediterranean and Euro- Arab cooperation with the support of the European commission ,Op.Cit .**

[89] **Ibid .**

[٩٠] **خير الدين حسيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .**

[٩١] **د. نظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٣ .**

الشرق الأوسط عامةً أو في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، فهنا سيصار إلى التنسيق والتوفيق بين أولويات السياسة الأمريكية وأولويات السياسة الأوروبية . فعليه ستبرز الحاجة إلى التنسيق مابين الطرفين الأمريكي والأوروبي واعتراف الأخير بدور الأول المسيطر والضامن للمصالح الأمنية لدول الغرب – من وجهة النظر الغربية الأمريكية والأوروبية– ولكن على أن يكون ضمن إطار ومعنى الأمن الجماعي وليس الانفرادي[٩٢]. إذ انه في حالة عدم حدوث التنسيق الأمريكي الأوروبي في هذا المجال – من وجهة النظر الأوروبية – فإن الطرف الأوروبي سيضغط بإتجاه تطوير علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي بالشكل الذي يجعل المجلس والاتحاد الأوروبي يشرعان إلى الانفلات أو الخروج ولو بشكل نسبي عن الضغوطات والاشتراطات الأمريكية أو في الأقل في الميادين النفطية والطاقة[٩٣].

فهنا إذا ما تمت حالة التنسيق الثنائي الأمريكي– الأوروبي فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستكسب من تلك الخطوة وذلك الدور فمن ناحية ستحظى بمساعدة الدول الأوربية في بعض المجالات والقضايا، ومن ناحية ثانية ستبقى الدول الأوروبية تحت مراقبتها وسيطرتها من خلال معرفة أو استكشاف ما ترسمه إي الدول الأوروبية من اتجاهات وما تنوي القيام به من خطوات تجاه المنطقة. وفي الوقت نفسه فإن الدول الأوروبية نفسها تحتاج في هكذا حالة إلى التنسيق مع الطرف الأمريكي ولاسيما في الجانب العسكري في المنطقة، ولكن بشرط– أوروبي–أن لاتكون تلك السيطرة إطلاقية مضعفة للدور الأوروبي الذي يسعى للظهور به بتميز.

إما بالنظر إلى الدور الأوروبي بشكله المنفرد أو المستقل تجاه دول مجلس التعاون الخليجي كدور لكتلة أوروبية تجاه مجال لكتلة خليجية أو منطقة كتلة خليجية – ممثلة بمجلس التعاون الخليجي – وترتبط بحلقة أو إطار أوسع وهو الإطار العربي بشكله الكامل، فما مطلوب من الطرفين هو بذل جهود كبيرة ومشتركة توفر عوامل الاستقرار في المنطقة مستقبلاً وفي مقدمتها السعي لإيقاف أو الحد من سباق التسلح ومواجهة المخاطر والمخاوف الناجمة عن تجارة السلاح المستمرة والممركزة في المنطقة فالدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعبه في علاقاته مع دول الخليج العربي ومن ثم مع الدول العربية ككل يشخصه ويحدده السيد ايف بونييه من خلال تأكيده : على ضرورة أن تأخذ العلاقات بين الطرفين صيغة جديدة تنطلق هذه الصيغة قبل كل شئ من النظر إلى الطرفين من حيث الواقع الجغرافي الذي يجمعهما أو يوحدهما– الذي يرى من وجهة نظره – إن أوروبا والدول العربية يشكلان مجالاً جديداً يطلق عليه (الغرب الأقصى) والذي يعززه التعاون المشترك والتحرك في إطار المنطق المشترك لبناء عالم خاص مشترك يستند ويستفيد من عبر ودروس التاريخ العالمي وبذلك سيكون المجال رحباً للتبادل الثقافي والروحي والاقتصادي ، وتحديداً في الإطار الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي أن يكون شريكاً اقتصادياً بمعنى أن لايكون بل لايقتصر التبادل بين الدول العربية والدول الأوروبية على التبادل بين بائعي النفط العربي ومنتجي المواد

[٩٢] المصدر نفسه، ص ص ٣٩٤ – ٣٩٨ .
[٩٣] شذى زكي حسن جواد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

الأوروبية الصناعية بحيث لايتحقق التوازن الاقتصادي، إذ إن التوازن يمكن أن يتحقق من خلال ضمان التوازن في عملية التبادل الاقتصادي التي يمكن أن تتم من خلال تماثل التوازن بين قدراتنا الإنتاجية وميزاننا التجاري.وكما يؤكد أييف بونييه[٩٤]، وهذا يتطلب وضع صيغ وإجراءات جديدة تنقل الطرفين إلى مراحل متجددة ومتقدمة. ومن خلال هذه الصيغ والإجراءات يرى الطرف الأوروبي ان بإمكانه أن يطرح صيغاً مشابهة لصيغة برشلونة المتوسطية تكون مع دول مجلس التعاون الخليجي أي تكوين شراكة خليجية – أوروبية ، أو حواراً خليجياً – أوروبياً كالحوار العربي – الأوروبي ويتم العمل على تعزيز هذه الصيغ بشكل يتفق مع مستجدات وتطورات العلاقات الثنائية بحيث تصل إلى مستوى العلاقات المؤسسية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي[٩٥]. هنا تُظهر المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة والتي لاتزال قائمة مدى التوسع في العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي الجاري والمستمر لسبعة عشر سنة تقريباً[٩٦]. وهذا يعني في احد جوانبه الارتفاع والنهوض بالعلاقات الأوروبية الخليجية من عنصر النفط الذي شكل ولمراحل طويلة الرابط التجاري بين أوروبا ومجلس التعاون الخليجي إلى مصاف المصالح الإستراتيجية عبر الحوار الثنائي بين النظامين الإقليميين الخليجي والأوروبي[٩٧]. إلا إن ذلك لا يعني – وطبقاً للرؤية الأوروبية – ترك الخيار الأول والاهم لدول الاتحاد الأوروبي وكل القوى الدولية المتنافسة على منطقة الخليج العربي وهو خيار النفط، فهي – أي الدول الأوروبية – تتحسب وتستعد لذلك الجانب كون المنطقة تعد ميداناً مفتوحاً للتنافس الدولي على ثرواته النفطية وطرقه الإستراتيجية ، وهي بذلك تتفق في رؤيتها مع الاستنتاج الذي توصل إليه أندريه جيرو وزير الدفاع الفرنسي الأسبق عندما أكد بأن (الغاز والنفط هما المركز الحقيقي للعالم ومن يسيطر على النفط يسيطر على العالم)، بمعنى أضحى من يسيطر على تلك الثروات والطرق الإستراتيجية يسيطر على النفط ومن يسيطر على النفط يسيطر على العالم، وهنا نتحدث عن منطقة تشكل الشريان الرئيس للدورة الاقتصادية العالمية أي إن ٩٠% من نفط الشرق الأوسط يقع في أراضيها وداخل آبارها[٩٨].

إن الرؤية المستقبلية للعلاقات مابين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يرافقها ويتصل بها العديد من العوامل والموضوعات والقضايا التي تؤثر وتتأثر بها الأمر الذي يجعل الطرفين متنبهين إلى تلك التأثيرات سواء كانت الداخلية منها أو الخارجية ، وبشكل يبدو معه الطرفان ممسكان بأطراف القضايا المشتركة والرئيسة بشكل فاعل ومؤثر بالنتيجة في مجريات الأمور، لاسيما ان منطقة الخليج العربي تعاني من غياب هيكل امني إقليمي مستقر الأمر الذي زاد من الحروب والتوترات والصراعات فيها، والذي جعل دول مجلس التعاون الخليجي تندفع نحو الارتباط بقوى خارجية وباتفاقيات أمنية ولاسيما مع الولايات المتحدة

---

[٩٤] غازي فيصل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٦ – ٧٧ .
[٩٥] د. محمد سعد أبو عامود ، مصدر سبق ذكره .
[96] European Union and Gulf States push for rapid conclusion of free trade agreement , Op. cit .
[٩٧] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٥ .
[٩٨] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، الأمة العربية ومشاريع التفتيت .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .

الأمريكية والتي تمثل الفاعل الرئيس في منطقة الخليج العربي وتحديداً بارتباطها بدول مجلس التعاون الخليجي ومصالحها الإستراتيجية معه وخاصة المصالح النفطية، وهذا الدور الداعم لنظرتها أو لنزعتها العالمية سيؤثر بالضرورة في علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي[٩٩]. ولكن هذا النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي إذا ما تأطر في إطار اضطلاع حلف شمال الأطلسي بالدور الرئيس في المنطقة بدلاً من الدور الأمريكي المنفرد في التعامل مع الشأن الأمني فأن ذلك سيحمل معه آمالاً ووعوداً كبيرة[١٠٠]، للدول الأوروبية في إظهار دورها الذي تريده بشكل تأثيري وواضح ومُفَعَل. لكن إظهار الدور المؤثر لايقتصر على دول الاتحاد الأوروبي – والذي تريده وتسعى إليه – التي تمثل احد أركان أو أطراف المعادلة وإنما تمتد إلى الطرف أو الركن الثاني وهو دول مجلس التعاون الخليجي التي عليها أن تضع مصلحة الخليج العربي والمصلحة العربية قبل كل شئ وذلك من خلال اتخاذ خطوات متقدمة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي، إذ إن الملاحظ بأن خطوات هذه الدول كانت متباينة في ميدان الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، ولكن حتى وان شرعت بالإصلاحات الاقتصادية إلا إنها لن تخرج كثيراً عن ميدان أو مصدر الدخل الرئيس والمحرك الأساسي للاقتصاديات الخليجية وهو النفط لاسيما في ظل زيادة عائداته للدول المنتجة[١٠١]. أي انه حتى في حالة تنويع المشاريع الخليجية الأوروبية فإن الطرفين لا يتمكنان من الابتعاد كثيراً عن العامل الأساسي فيها وهو النفط أولاً لأن من أهم ركائز العلاقة بين مجلس التعاون دول الاتحاد الأوروبي هو علاقة التبعية الأوروبية في ميداني الاقتصاد والطاقة مقابل تمثيل دول مجلس التعاون الخليجي كسوق مهمة للصادرات الأوروبية ، ولكن استمرار تلك العلاقات وتطوير تلك المسارات يتطلب أن يضع ويبلور الاتحاد الأوروبي إستراتيجية شاملة ومدروسة من كل الجوانب تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ذات الأهمية الجيوإستراتيجية ، إذ إن هكذا إستراتيجية تجاه هكذا منطقة إستراتيجية وحيوية من العالم ستعزز المركز الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي التي تعمل وتتطلع في الوقت نفسه ومن جانبها إلى تعزيز الجهود الأوروبية لضمان الاستقرار في المنطقة[١٠٢]. ويدلل هذا على حاجة الطرفين–وطبقاً لرؤيتهما المتبادلة–كل منهما لتطوير علاقاته بالآخر والسير في مسارات متقدمة تخدمهما وتظهرهما بمظهر الأطراف الدولية المتفاعلة مع بعضها بشكل ايجابي ومؤثر ومحسوب ومأخوذ بعين الاعتبار والثقل الدولي في تفاعلات العلاقات الدولية.

[٩٩] حسنين توفيق إبراهيم ، الخليج ... إلى أين ؟ رؤية استشرافية ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السادس ، فبراير ٢٠٠٥ ، مركز الخليج للأبحاث ، ص ص ٧ – ٩ .

[١٠٠] كريستيان كوخ، العلاقة عبر الأطلسية وانعكاساتها على منطقة الخليج ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السادس ، فبراير ٢٠٠٥ ، مركز الخليج للأبحاث ، ص ٦٥ .

[١٠١] حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[١٠٢] حماية مصالح أوروبا في الخليج العربي يتطلب إستراتيجية شاملة ، اقتصاد وأعمال ، ٢٠٠٧/٥/٨ ، (موقع إنترنت) .

الخاتمة:

من خلال بحث وتحليل مسار العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وحدود مجالات ذلك التعاون توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- إن الاهتمام الأوروبي في الوصول والدخول إلى المنطقة هو اهتمام قديم حديث بشكل مستمر ومتواصل بحكم استمرار بل وتزايد الأهمية الإستراتجية للمنطقة ، إلا إن السياسات الأوروبية تجاه المنطقة وآلياتها قد تغيرت ، ففي سالف المراحل كان الاهتمام منصباً على تحقيق النفوذ الاستعماري الأوروبي والهيمنة واستخدام القوة في دول المنطقة وما يتبعه من سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية . أما الاهتمام الأوروبي الحديث في المنطقة وتحديداً مع دول مجلس التعاون الخليجي فقد تركز على هدف الوصول إلى إقامة علاقات قائمة على الجوانب السلمية التعاونية السياسية والاقتصادية وفي كل المجالات مع مجلس التعاون الخليجي تحقق المصالح والأهداف الأوروبية، ومن ثمفإن دول مجلس التعاون الخليجي ترى ضرورة ان تضع لها أهدافاً خليجية عربية ترمي إلى تحقيقها من وراء إقامة تلك العلاقات ، ومن ثم سيكون الهدف تحقيق المصالح الثنائية المشتركة والمتبادلة.
- إن الاتحاد الأوروبي يمثل قوة دولية فاعلة تسعى لأن يكون دورها أكثر تأثيراً وتميزاً في التفاعلات الدولية الجديدة ولاسيما في المناطق التي تشكل مفصلاً استراتيجياً مهماً في العلاقات الدولية كمنطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، وكل ذلك نابع من كونها–أي دول الاتحاد الأوروبي–لم تعد الدول الأكثر قوة عسكرية في النظام الدولي وبعدما أدركت ان التوجه نحو العلاقات الاقتصادية والاستثمارية هو أكثر جدوى وفائدة لها مما لوتبقى في إطار علاقات القوة

على الرغم من عدم قدرتها على الاستمرار في علاقات القوة وعدم تمثيلها أصلاً لمركز القوة.

- إن الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي في توجهه لمنطقة مجلس التعاون الخليجي هو ضمان استمرار تدفق الاحتياجات من الإمدادات النفطية والطاقة مقابل ضخ وتوفير الصناعات الأوروبية إلى دول مجلس التعاون الخليجي لكي تكون سوقاً لتصريف تلك البضائع والصناعات
- إن ما سيقدمه الاتحاد الأوروبي لدول مجلس التعاون الخليجي من المنافع والخدمات والاستثمارات والمشاريع الأوروبية التي تخدم عملية التحديث والتنمية التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى دفعها نحو التطوير ستجعله يقف أمام ضرورة تنويع علاقاته وارتباطاته وقنوات تعامله الدولي أي مع مختلف دول العالم ومنها الدول الأوروبية وعدم حصرها أو قصرها أو جعلها حكراً على قوة دولية واحدة.
- إن الدور الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي سيقابل بمنافسة دولية كبيرة وغير يسيرة ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المتنفذة الأدوار لدى دول مجلس التعاون الخليجي، فبذلك فهي تحتاج إلى بذل مساع– أوروبية–لإثبات ذلك الدور الأوروبي الذي تريده متميزاً ومؤثرا لكي يحظى بالقبول من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.
- على مجلس التعاون الخليجي أن يتفهم المغزى الحقيقي للدور الأوروبي ويتصرف ويتعامل ويتحدث ككتلة أو جماعة بإرادة واحدة موحدة كما الاتحاد الأوروبي لا أن تتعامل دول فرادى من اجل تعزيز دوره وتثبيت مركزه وثقله ووزنه ككتلة إقليمية عربية موحدة ومؤثرة راغبة في تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومتقبلة لذلك الدور الأوروبي بكامل إرادتها ولكن بالشكل الذي تريده، بمعنى تعزيز بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز آليات التعاون الخليجي المشترك بما يخدم المصلحة الخليجية خاصةً و المصلحة العربية بشكل عام .
- في ظل ظروف عدم الاتفاق الخليجي– الأوروبي على توقيع اتفاقية التجارة الحرة لاسيما انه قد مضى على طرحها مدة طويلة أي منذ عام ١٩٨٨، فإن الرغبة الثنائية الخليجية– الأوروبية في التعاون تقف أمامها بعض العقبات التي تعوق المضي فيها بشكل سريع ويسير، ومعنى هذا انه لاتزال هناك من المعوقات التي تحدد مسار العلاقات بين الطرفين بحدود ومجالات معينة لم تصل معها العلاقات لأن تكون علاقات تعاونية مطلقة في الحركة وفي المجالات .
- يسعى الطرفان الخليجي والأوروبي لدفع بمسار علاقاتهما إلى مستويات وآفاق متقدمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والوصول بها إلى إطار مؤسسي يفضي إلى شراكة أو حوار خليجي – أوروبي فاعل ولكن يجب ان تكون تلك الشراكة أو ذلك الحوار محققاً للحاجة الخليجية العربية و الأوروبية المشتركة والمتبادلة أي أن يظهرهما ككتل متساوية ومتكافئة ومؤثرة في الفضاء الخليجي العربي – أي لايحقق فقط مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر– بشكل يوسع ويطور إطار ذلك التفاعل والتعاون المشترك ليغطي كل المجالات والميادين المنجزة

للمصالح والأهداف الخليجية العربية والأوروبية.